

Distr.: General
31 December 2018
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن عمل الأمم المتحدة الشرطي

موجز

طلب إلى مجلس الأمن، في قراره ٢٣٨٢ (٢٠١٧)، أن أقدم تقريراً عن عمل الأمم المتحدة الشرطي، قبل نهاية عام ٢٠١٨. وهذا التقرير، وهو تقرير ثالث المتعلق بعمل الأمم المتحدة الشرطي وتقرير الثاني الذي أقدمه إلى مجلس بشأن هذا الموضوع (انظر A/66/615 و S/2016/952)، يتناول ما يلي: (أ) الآثار المترتبة في تنفيذ ولايات العمل الشرطي بسبب إعادة تشكيل هيكل السلام والأمن بالأمانة العامة؛ (ب) تعزيز التماسك في العمليات والسياسات الخاصة بعمل الأمم المتحدة الشرطي داخل منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) تعزيز القدرات والمساءلة والشفافية داخل المنظمة؛ (د) التخطيط لسد الثغرات الكامنة في الإعداد الاستراتيجي لأفراد الشرطة وفي مجموعات الرئيسية من المهارات؛ (هـ) المبادرات الرامية إلى تحسين العمليات الانتقالية وعمليات الخروج في الوقت المناسب في البعثات؛ (و) تعزيز الشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. ويعطي التقرير أيضاً لمحة عن النجاحات التي تحققت مؤخراً في عمل الأمم المتحدة الشرطي، وشعبة الشرطة التابعة لمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، التي ستكون جزءاً من إدارة عمليات السلام التي سُنشاً في المستقبل، كما يتطرق التقرير إلى الدور الأساسي الذي تؤديه شرطة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلام وتنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

والقصد من الملاحظات التي ترد في آخر التقرير هو كفاءة قدرة شرطة الأمم المتحدة على الاستجابة بشكل أفضل لما يرد عليها من طلبات متزايدة التعقيد، وفي الوقت نفسه، تعزيز دور شعبة الشرطة في المناقشات والعمليات المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية. وأعرب عن تأييدي، على وجه الخصوص، للدور الذي تقوم به الشعبة في تعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في مجال العمل الشرطي على الصعيد الاستراتيجي وعلى صعيد العمليات، وفي تدعيم الاتساق في السياسات والعمليات على نطاق المنظومة، بما يتماشى والإطار الإرشادي الاستراتيجي لدور الشرطة في حفظ السلام الدولي. وعلاوة على ذلك، أُؤيد النظر في الخيارات المتاحة لتأمين الموارد من خارج الميزانية للسياقات غير المتعلقة بحفظ السلام.



وأدعو مبعوثي وممثلي الخاصين، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وكبار الموظفين في المقر، إلى إدماج المسائل المتعلقة بالعمل الشرطي على نحو أفضل في الاستراتيجيات التي يتبعونها في إعداد البرامج، كما أدعوهم إلى الاستفادة من الخبرات الفنية الغنية في مجال العمل الشرطي المتاحة لدى شعبة الشرطة، ولدى شرطة الأمم المتحدة في الميدان، بما في ذلك من خلال جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات. وأشجع كذلك شعبة الشرطة على التعامل الاستباقي والمستمر مع الهيكل الإقليمي السياسي - التنفيذي الوحيد الذي أنشئ حديثاً، لضمان مساهمة الهيكل الإقليمي بفعالية في عمليات استكشاف الآفاق والإنذار المبكر. وبالنظر إلى تعيُّر النموذج الإداري، أحث رؤساء البعثات على إشراك قادة عنصر الشرطة في أفرقتهم الإدارية العليا ومساءلة كل واحد منهم عن أداء عنصر الشرطة الذي يتبع له. وأرحب أيضاً باهتمام الدول الأعضاء المتجدد بالتوصية المنبثقة عن الاستعراض الخارجي الذي أجرته شعبة الشرطة بخصوص إنشاء لجنة استشارية لشؤون الشرطة من أجل زيادة تعزيز تبادل المعلومات والاستشارات الاستراتيجية والتعاون الثلاثي.

وبخصوص التحديات الماثلة والفرص المتاحة، أحث البلدان المساهمة بأفراد شرطة على مضاعفة جهودها للتدقيق في أمر أفرادها وتدريبهم، وعلى تحمل المسؤولية الكاملة عن محاسبتهم عن أي أعمال إجرامية يرتكبوها، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان. ولتحسين الجاهزية قبل النشر والأداء، أكرر توصياتي السابقة ذات الصلة بالتدريب قبل النشر وتمهيداً له وفي أثناءه. وتمشيا مع الاستعراضات التي أجريت مؤخراً لوحداث الشرطة المشكلة، أؤيد مبادرات شعبة الشرطة الرامية إلى زيادة إدماج الجوانب المتعلقة بالعمل الشرطي في عمليات الأداء على نطاق المنظومة، من خلال جهود جديدة في الانتقاء والاستقدام، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق مجموعة البلدان المساهمة بأفراد شرطة، ووضع خطة عمل لتحقيق أهداف المنظمة المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين. ولتجنب حدوث ثغرات في القدرات ونشوء فراغات أمنية أثناء المراحل الانتقالية، ينبغي لشعبة الشرطة أن تشارك مشاركة كاملة في التخطيط للمراحل الانتقالية من أجل كفالة مراعاة جوانب سيادة القانون، بما في ذلك العمل الشرطي، في المرحلة الأولى من دورة حياة البعثة وبعدها.

أولاً - مقدمة

١ - لقد أنشئت الأمم المتحدة، وفقاً لما جاء مبيناً في ديباجة ميثاقها، لإنقاذ "الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، أي لمنع المنازعات أو التوصل إلى تسويتها بالوسائل السلمية. وبين هذا التقرير، استناداً إلى جهود الإصلاح السابقة، كيف أن شرطة الأمم المتحدة، وهي عنصر جوهري في المساعي التي نبذلها لحفظ السلام وبناء السلام، تساعد وستظل تساعد في منع نشوب النزاعات وتسويتها (S/2000/809-A/55/305، الفقرات ٢٩ إلى ٤٧).

٢ - وسواء على الصعيد الوطني أو على الصعيد المحلي، فإن العمل الشرطي، حين يُنفذ بفعالية وفي إطار قانوني قائم على سيادة القانون، يكون عنصراً أساسياً في بناء مجتمعات سلمية تنعم بالرخاء. والشرطة، باعتبارها أبرز الجهات الممثلة للدولة، تؤدي دوراً أساسياً في كفالة السلام الدائم والتنمية من خلال منع الجريمة والكشف عنها والتحقيق فيها، وحماية الأشخاص والممتلكات، والحفاظ على النظام العام والسلامة العامة.

٣ - وعمل الشرطة يكون وقائياً كما يكون استجابة، وله مكانة مركزية في الجهود الرامية إلى درء النزاعات العنيفة والتخفيف من وطأتها وتسويتها. وبناء عليه، فإن على الأمم المتحدة وعناصر الشرطة التابعة لها أن تعطي الأولوية لمنع نشوب النزاعات في إطار هود السلام، وكذلك في الاستجابة للعنف دعماً لتحقيق السلام والأمن. وغالباً ما تكون شرطة الأمم المتحدة، عند نشرها في سياقات النزاع وما بعد النزاع، ضمن الخطوط الأولى لطمأنة الجمهور. وتسهم شرطة الأمم المتحدة، سواء بتكليف من مجلس الأمن أو بطلب من السلطات الوطنية، في تحقيق هدف رئيسي من أهداف المنظمة بتقديمها المساعدة إلى أجهزة الشرطة في الدول المضيفة، عن طريق توفير الدعم التشغيلي، أو تعزيز القدرات في مجال العمل الشرطي، أو الاضطلاع بمهام العمل الشرطي التنفيذية. وكما ورد في تقريرتي السابق، فإن شرطة الأمم المتحدة تقوم، تمسحاً مع مبادئ حفظ السلام، بتقديم المساعدة في تعزيز قدرات نظيراتها من الجهات الشرطية في الدول المضيفة؛ وتوفير الدعم لعملياتها، بما في ذلك، حسب الولاية المطلوبة، من خلال استخدام القوة لحماية السكان المدنيين من خطر العنف المادي؛ والمساعدة في كشف مختلف أنواع الجريمة والتحقيق فيها، بما في ذلك الجرائم الدولية، والعنف الجنسي والجنساني، والجريمة الخطيرة والمنظمة، والتطرف العنيف والإرهاب (S/2016/952، الفقرة ٨).

ثانياً - السياق

٤ - تشير الأبحاث التجريبية إلى أن النزاعات العنيفة بين الدول والجماعات المسلحة من غير الدول ماضية في منحى تصاعدي، وهي إلى ذلك تزداد تعقيداً^(١). وبينما يُعرف الكثير عن دوافع النزاعات التي تكون داخل الدول، ونزاعات الجهات من غير الدول، والنزاعات التي

(١) United Nations and World Bank, *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict* (Washington, D.C., 2018), pp. 11-48.

تكون بين الدول، فإن التحليلات الكمية نادرا ما تركز على العوامل التي تساهم في اندلاع العنف بين الدول والجهات الأخرى من غير الدول، وهو الدافع إلى معظم النزاعات المعاصرة. والشرطة وغيرها من هيئات إنفاذ القانون هي التي ينبغي لها أن تتعرف على هذه التحديات وتعالجها.

٥ - وتحسين الظروف الأمنية الأساسية، ولا سيما في المناطق الواقعة خارج العواصم، حيث تنتشر شرطة الأمم المتحدة في حالات كثيرة وتعمل جنبا إلى جنب مع أجهزة الأمن التابعة للدولة المضيفة، فإن العمل الشرطي للأمم المتحدة يساهم في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والإنعاش، وفي توسيع سلطة الدولة أو استعادتها، وغالبا ما يتم ذلك في غياب الجهات الفاعلة الرسمية في مجالي الشرطة والعدالة. فعنصر الشرطة التابع لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في السودان، على سبيل المثال، يقوم بتعزيز قدرات لجان الحماية المجتمعية غير الرسمية، من أجل المساعدة في إدارة عمليات إنفاذ القانون وحفظ النظام، حيث لم تُفتح هناك بعد دائرة للشرطة. ويتيح عمل شرطة الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع هذه اللجان الفرصة للتواصل مع الزعماء المحليين والقيادات المجتمعية.

٦ - وكثيراً ما تكون شرطة الأمم المتحدة في طليعة أفراد الأمم المتحدة الذين يتم نشرهم مبكراً في عمليات حفظ السلام، وهي لذلك تتمتع بالعلاقات والخبرات اللازمة للتعامل مع المجتمعات المحلية. وعلى سبيل المثال، قام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في الآونة الأخيرة بنشر وحدة من الشرطة المشكلة، نصف أفرادها من النساء، لتوفير الأمن لضباط غير مسلحين من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات يقومون بالأنشطة الشرطية الأهلية، بما في ذلك تقديم الدعم إلى أفرة الحراسة الأهلية، ومن أجل توفير الحماية في المناطق التي تتجمع فيها أعداد كبيرة من النساء والأطفال، مثل مخيمات النازحين. ومن خلال التواصل المنتظم وجهود بناء الثقة، فإن شرطة الأمم المتحدة تصبح في وضع أفضل يجعلها أقدر على فهم دوافع النزاعات المجتمعية، ومعالجة المنازعات المحتملة وما وراءها من مظالم، ودعم نظم الإنذار المبكر، بما في ذلك تحديد التهديدات الناشئة أو المحتملة. وتبرز الأنشطة الشرطية الأهلية التي تضطلع بها شرطة الأمم المتحدة أيضاً بزيادة الإلمام بالحالة، وتدعم عملية صنع القرار المستندة إلى البيانات، واستخدام المعلومات في إدارة العمليات من قبل البعثات. وفي عمليات السلام المتعددة الأبعاد، التي تعمل فيها شرطة الأمم المتحدة إلى جانب عناصر مدنية وعسكرية، هناك تأثير مضاعف يتحقق من تبادل التحليلات، ومن إجراء التخطيط المشترك، ومن الاستفادة من المزايا النسبية لمختلف العناصر.

٧ - ويجب أن يظل الأمن المجتمعي ضمن أهم أولوياتنا الأساسية في سياق الوقاية والحماية. ومن الأمور المحورية في هذا الأمر مبادرات العمل الشرطي المجتمعي التي تضطلع بها شرطة الأمم المتحدة، والتي كثيراً ما تنفذ سوياً مع مبادرات أخرى مدعومة من البعثة، مثل برامج الحد من العنف الأهلي عن طريق مكونات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد أثبتت هذه المبادرات فعاليتها في إشراك المجتمعات المحلية في منع الجريمة وإعادة بناء الثقة. وقد قام عنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، بوضع نظام للتوعية في ٢٠ مركزاً من مراكز الشرطة المحلية في البلد، وقدمت المساعدة إلى السلطات في تنظيم دورات توعية للمجتمعات المحلية في هذه المراكز بشأن مواضيع مثل الحساسيات الثقافية والقبلية، بما في ذلك تبادل المعلومات مع قوات الأمن الداخلي،

من أجل توطيد الأمن وتحسين العلاقات بين الشرطة والمجتمعات المحلية. وقد أدى ذلك إلى زيادة التنوع ضمن قوات الأمن الداخلي وإلى زيادة منسوب الثقة لدى المجتمعات المحلية نفسها.

٨ - ويمكن أيضاً ملاحظة القيمة المضافة للنهج الذي تقوده الشرطة في الصومال، حيث قدم كل من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال، بدعم من القدرات الشرطية الدائمة، المساعدة في تنفيذ اتفاق غالكيو بين ولايتي بونتلاندي وغالمودوغ العضويتين في الاتحاد، وذلك عن طريق توفير الدعم إلى الفريق الاستشاري التابع لفريق غالكيو المعني بوقف إطلاق النار، وعن طريق إعداد وتيسير تدريب شرطي مشترك. ونتيجة لوقف إطلاق النار، انسحبت الميليشيات، مخلفة وراءها منطقة عازلة تقوم بأعمال الدورية فيها الآن دائرة شرطة مشتركة، تم تدريبها من خلال المبادرة المشتركة بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي، بدعم من شرطة الأمم المتحدة على مدى الخمسة عشر شهراً الماضية. ومكنت جهود التعاون هذه من إعادة فتح طرق التجارة والمعونة الإنسانية.

٩ - وما زالت الجرائم الخطيرة والجريمة المنظمة في بيئات النزاعات والأوضاع الصعبة تهدد تنفيذ الولاية وسلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة، كما هو مبين في التقرير المستقل المعنون "تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة"^(٢)، والجهود الطويلة الأجل الرامية إلى الحفاظ على السلام. وقد لاحظ مجلس الأمن تأثير الجريمة المنظمة عبر الوطنية على الاستقرار وصلاتها بالإرهاب الدولي (انظر S/PRST/2018/9). والجريمة المنظمة، حتى عندما لا تكون دافعا مباشرا للعنف، يمكن أن يكون لها تأثير غير مباشر عن طريق إفساد مؤسسات الدولة وإضعافها، ومن ثم تقويض سيادة القانون. وتمتلك شرطة الأمم المتحدة، التي تعمل بالتنسيق مع سائر عناصر البعثة المعنية بسيادة القانون، القدرة على منع أشكال الإحرام ذات الصلة والتحقيق فيها، مع العمل، في الوقت نفسه، على تقديم الدعم في إعادة فتح مؤسسات القانون الجنائي. وبهدف تعزيز هذا العمل المستمر، يلزم توفير مزيد من القدرات في المقر وفي البعثات الميدانية. واستناداً إلى التوصية ١٣ من تقريرتي السابق، أكرر دعوتي إلى إضفاء الطابع الرسمي على فريق متخصص من خبراء الشرطة، مدعوماً بما يكفي من الموارد والتمويل المناسب، من أجل تنسيق نشر الخبرات الفنية المتخصصة، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومع جهات شريكة أخرى، في البعثات، وذلك لمساعدة سلطات الدول المضيفة وبناء قدراتها ابتغاء التصدي للجرائم الخطيرة والجريمة المنظمة وما يرتبط بها من شواغل، بما في ذلك التدفقات المالية غير المشروعة وجرائم الفضاء الإلكتروني (S/2016/952، الفقرة ٦٣).

١٠ - لقد أكد مجلس الأمن، في قراره ٢٣٨٢ (٢٠١٧)، أن الدعم الذي تقدمه شرطة الأمم المتحدة في بناء قدرات الشرطة ومؤسسات إنفاذ القانون في الدول المضيفة في مجالات منع الجريمة، والاستجابة لها، والتحقيق فيها، وتحليلها، قد أصبح أكثر أهمية بسبب انتشار التهديدات العابرة للحدود الوطنية، مثل الجريمة المنظمة، والتشدد العنيف، والفساد. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية،

(٢) United Nations, "Improving Security of United Nations Peacekeepers", 19 December 2017. تقرير متاح على الرابط التالي: peacekeeping.un.org/sites/default/files/improving_security_of_united_nations_peacekeepers_report.pdf.

يقوم عنصر الشرطة التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمساعدة في تعزيز قدرة الشرطة الوطنية الكونغولية على منع الجريمة المنظمة والتحقيق فيها، بما في ذلك من خلال التحقيق في العلاقة القائمة بين الاستغلال غير المشروع للمعادن وبين الاشتباكات التي تندلع بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وتحالف ماي - ماي ياكوتومبا في جميع أنحاء البلد. وفي مالي، قام فريق شرطة متخصص ضمن عنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بالساعد في إنشاء مختبر من المستوى الثاني للاستدلال الجنائي لمكافحة الإرهاب، ابتغاء توفير دعم متقدم إلى قوات الأمن في مالي في مجالات إدارة مسرح الجريمة، والتحقيق بعد حوادث الانفجار، والتحليلات المختبرية.

١١ - ومن الأمور الأساسية للحفاظ على السلام والأمن الاضطلاع بالعمل الشرطي أو استئنائه جنباً إلى جنب مع تعزيز العناصر الأخرى في سلسلة مؤسسات العدالة الجنائية. فبعد التحول الناجح من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وهي بعثة تُعنى بسيادة القانون، عنصرها النظامي الرئيسي هو شرطة الأمم المتحدة، يواصل أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات تقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية الهايتية، من خلال إسداء التوجيه والمشورة في أمور من قبيل إدارة شؤون الشرطة، ومنظومة القيادة والتحكم التابعة للشرطة، واستخبارات الشرطة، والتخطيط الاستراتيجي. وفي الصومال، وسيراً على نفس النهج، تعمل بعثة الأمم المتحدة مع الحكومة الاتحادية ومع حكومات الولايات على إعادة إرساء سيادة القانون من خلال تطوير خدمات الشرطة على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات، في إطار نموذج اتحادي جديد للعمل الشرطي يقوم على أساس الاتفاقات السياسية والترتيبات الأمنية الصومالية.

ثالثاً - دور شرطة الأمم المتحدة في منظومة الأمم المتحدة المعاد إصلاحها

١٢ - يشير السياق أعلاه إلى أن بقاء الأمور على ما هي عليه لم يعد نخباً يمكن البقاء عليه فيما يتعلق بتمكين شعبة الشرطة من امتلاك طائفة واسعة من الخبرات وقدرات الدعم اللازمة للنهوض بأولويات العمل الشرطي في المناقشات والعمليات المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية. وأُحيط علماً بطلب الجمعية العامة أن أجري "تقييماً لشعبة الشرطة من حيث مهامها وهيكلها وقدراتها وربتها ضمن الهيكل الجديد"، وفق ما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٧٢ جيم، وسأواصل الإشراف على الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لتنفيذ نتائج عمليات الاستعراض والمراجعة والتقييم التي أجريت في الآونة الأخيرة.

١٣ - وبينما سيظل حفظ السلام هو الولاية الأساسية في العمل الشرطي الذي تقوم به الأمم المتحدة، فإن الأمثلة المذكورة أعلاه توضح أهمية العمل الشرطي في منع نشوب النزاعات من منظور أوسع.

١٤ - ومن خلال توفير الدعم التشغيلي وبناء القدرات، تسهم شرطة الأمم المتحدة بشكل مباشر في الأبعاد الثلاثة لمنع نشوب النزاعات المبينة في تقارير السابقة، وهي: (أ) المنع العملي لنشوب النزاعات، ومعناه "اتخاذ تدابير عملية في مواجهة أزمة مباشرة" (A/55/985-S/2001/574)،

الفقرة ٨)، كما يتضح من عمل عنصر الشرطة التابع لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي؛ (ب) المنع الهيكلي لنشوب النزاعات، ويقوم على "اتخاذ تدابير لكفالة عدم نشوء الأزمات في الأساس أو في حالة نشوئها، عدم تكرارها" (A/55/985-S/2001/574، الفقرة ٨)، كما يتضح من عمل عنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، حيث تركز على استعادة مؤسسات سيادة القانون؛ (ج) المنع العام لنشوب النزاعات، ويعني اتخاذ "تدابير لمعالجة الأخطار العالمية التي تهدد بنشوب صراعات تتجاوز نطاق دول بعينها" (A/60/891، الفقرة ٨)، مثل مبادرة منع الجريمة الخطيرة والجريمة المنظمة التي يقوم بها عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو. ويساعد وجود شرطة الأمم المتحدة وعملها الميداني أيضاً في تفكيك وتعطيل سلاسل الإمداد والطلب الإجرامية، وفي التصدي لمسببات النزاعات والعنف، مثل الإفلات من العقاب وغياب العدالة. وفي هذا المجال ومختلف الأنشطة الأخرى، تعمل شرطة الأمم المتحدة على تفعيل رؤيتها للحفاظ على السلام المبني على "الأنشطة الهادفة إلى منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجديدها"^(٣).

ألف - شرطة الأمم المتحدة: مقدم للخدمات على نطاق المنظومة

١٥ - أشار مجلس الأمن في قراراته ٢١٨٥ (٢٠١٤)^(٤) و ٢٣٨٢ (٢٠١٧)^(٥) و ٢٤٤٧ (٢٠١٨)^(٦) إلى دور شرطة الأمم المتحدة، وفق ما يصدر من تكاليفات في هذا الشأن، في منع النزاعات وبناء السلام وصونه عن طريق دعم الشرطة وسائر دوائر إنفاذ القانون التابعة للدول المضيفة. وبالمثل، أكدت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام على إسهام العمل الشرطي للأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، إضافة إلى أهميتها في بناء السلام والحفاظ على السلام والمصالحة (A/72/19، الفقرة ١٣٦). وكما هو مبين في تقريره الثاني عن إصلاح هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن، أتوقع أن تستمر الحاجة إلى شرطة الأمم المتحدة، كما أتوقع زيادة دورها كمقدم للخدمات على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالمشورة والخبرة الفنية والمساعدة في مجال العمل الشرطي وغير ذلك من الأمور المتعلقة بإنفاذ القانون (A/72/772، الفقرة ٥٠).

١٦ - وبالنظر إلى تزايد الطلب على المساعدة التي تقدمها شرطة الأمم المتحدة في السياقات غير المرتبطة بالبعثات، من المرجح أن تكون هناك حاجة أكبر لتقديم هذه الخدمات إلى الكيانات المعنية ضمن منظومة الأمم المتحدة في جميع الأمور المتعلقة بالسلام، بالإضافة إلى المساعدة الشاملة لمختلف الركائز لتحقيق الأولويات السياسية والإنمائية للمنظمة. وتظل القدرات الشرطية

(٣) انظر الفقرة الثامنة من ديباجة كل قرار من القرارات التوأمة، قرار مجلس الأمن ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، وقرار الجمعية العامة ٢٦٢٢/٧٠ وقرار الجمعية العامة ٢٦٢٢/٧٠ و A/72/707-S/2018/43، الفقرة ١.

(٤) القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، الفقرتان الثانية والعشرون والثالثة والعشرون من الديباجة، والفقرات ١٠ و ١١ و ٢٦ و ٢٨ من المنطوق.

(٥) القرار ٢٣٨٢ (٢٠١٧)، الفقرتان الرابعة والخامسة من الديباجة، والفقرتان ٥ و ٨ من المنطوق.

(٦) القرار ٢٤٤٧ (٢٠١٨)، الفقرتان ١ و ٨ من المنطوق.

الدائمة، بوصفها القدرة القابلة للانتشار السريع التابعة لشعبة الشرطة، متاحة لتوفير الخبرة الفنية في مجال العمل الشرطي متى طلبتها الدول الأعضاء. ولما كانت أنشطة العمل الشرطي الحالية للأمم المتحدة يجري دعمها من خلال حساب دعم عمليات حفظ السلام، فإن زيادة القدرات سيتطلب تمويلاً من موارد خارجة عن الميزانية.

١٧ - ولقد قدمت شرطة الأمم المتحدة مؤخراً الدعم في إثيوبيا وبوركينا فاسو وليبيريا واليمن، عن طريق جهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون. ففي غامبيلا، بإثيوبيا، على سبيل المثال، ساعدت القدرات الشرطية الدائمة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تنسيق الجهود مع الدولة المضيفة وشركاء آخرين من فريق الأمم المتحدة القطري، لكفالة اتباع نهج جماعي فيما يتعلق بالأمن في مخيمات اللاجئين والمناطق التي تشهد كثافة عالية للنازحين من جنوب السودان. ومن خلال التنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، يمكن لعمليات الانتشار هذه أن تساعد في التطبيق الفعال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة في سياقات غير مرتبطة ببعثات.

١٨ - وبينما تضطلع شرطة الأمم المتحدة أولاً وقبل كل شيء بمهام حفظ السلام، فإنها تسهم إسهاماً كبيراً في العمليات السياسية ومنع نشوب النزاعات وجهود الوساطة، وذلك بالتنسيق الوثيق مع هيئات العدالة والإصلاحات. وبناء على التوصية ١٠ من تقرير السابق، أشجع مبعوثي وممثلي الخاصين في وسط أفريقيا وغرب أفريقيا وآسيا الوسطى، وكذلك المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة على الصعيد العالمي، على الاستفادة من خبرات الأمم المتحدة في العمل الشرطي من أجل تعزيز جهودهم فيما يتعلق بالرصد والحوار والتفاوض (S/2016/952، الفقرة ٦٠). وفي المقر، يمكن لشعبة الشرطة أن تسهم في عمليات استكشاف الآفاق والإنذار المبكر والإحاطات الإعلامية المقدمة لمجلس الأمن والدول الأعضاء، بما يتيح وفاءها بمهامها الاستشارية فيما يتعلق بالاحتياجات والقدرات العاجلة للشرطة ومؤسسات إنفاذ القانون في الدول المضيفة. ويقع في صلب هذا المسعى العمل المستمر والاستباقي لشعبة الشرطة، لا سيما قسم إدارة البعثات ودعمها، مع الهيكل السياسي - التنفيذي الإقليمي الوحيد وخبراء الشرطة التابعين لشعبة الشرطة.

١٩ - وفي سياقات محددة، وحيثما توافرت الموارد، وفي إطار الاستجابة للأولويات المتفق عليها في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ذات الصلة، للمنسق المقيم أن يطلب، باسم فريق الأمم المتحدة القطري، وعن طريق الاستعانة بجهة التنسيق العالمية في مجالات الشرطة والعدالة والسجون، نشر مستشارين في شؤون الشرطة من أجل تقديم الدعم في بناء وتعزيز القدرات الوطنية في العمل الشرطي وقدرات إنفاذ القانون الأخرى.

باء - الآثار المترتبة في تنفيذ ولايات العمل الشرطي بسبب تنفيذ خطة للأمن العام للإصلاح

٢٠ - لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان، والمجتمعات التي ترسخت فيها سيادة القانون أقل عرضة للسقوط في أتون النزاعات. والأهداف العامة لإصلاح ركيزة السلام والأمن وإعادة تشكيل هيكلها هي: (أ) إيلاء الأولوية لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على

السلام؛ (ب) تعزيز فعالية واتساق عمليات السلام والبعثات السياسية الخاصة؛ (ج) جعل ركيزة السلام والأمن أكثر اتساقاً ومرونة وفعالية من خلال نهج يشمل "الركيزة ككل"؛ (د) مواءمة الركيزة بشكل أوثق مع ركيزتي التنمية وحقوق الإنسان (A/72/525، الموجز). ويوضح إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي أقرته حتى الآن ١٥١ من الدول الأعضاء وأربع منظمات إقليمية أو حكومية دولية، كيف أن حفظ السلام، بما في ذلك نجاحات الأمم المتحدة في مجال العمل الشرطي، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق رؤيتي في مجال صون السلام.

٢١ - وتواصل عمليات حفظ السلام المأذون بها دعم الجهود المبذولة لإقامة مجتمعات يسودها العدل والسلام ولا يهيمش فيها أحد، على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويعد إصلاح جهاز الشرطة أمراً حاسماً لإدارة النزاعات وتحويلها بطريقة سلمية، والتعامل مع المظالم المجتمعية، وتشجيع التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣، الفقرة السابعة من الديباجة). ويتقدم الدعم لقوات الشرطة وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون في الدول المضيفة في جهودها الرامية إلى الإصلاح وإعادة الهيكلة والتطوير، تكون القدرات التي يقدمها أفراد شرطة الأمم المتحدة أساسية في إنشاء أو استئناف خدمات الدولة المعنية ومسؤولياتها. ومن شأن وجود مستشارين في شؤون الشرطة وما لديهم من خبرة فنية، عند الاقتضاء، أن يساعد في تحقيق رؤيتي لدعم منسقي المقيمين في مهام تحليل النزاعات والإنذار المبكر والوساطة، وكذلك في تصميم استجابات للأزمات تكون ملائمة للظروف ومناسبة من حيث التوقيت.

٢٢ - وتعكف شعبة الشرطة، التي ستكون جزءاً من إدارة عمليات حفظ السلام، على مواءمة نفسها مع نموذج الإدارة الجديد الذي يُراد منه التغلب على التجزؤ داخل الأمانة العامة، بما في ذلك ما يتعلق بالمهام العملية البالغة الأهمية في دعم شرطة الأمم المتحدة في أرض الميدان. وستتعاون شعبة الشرطة تعاوناً وثيقاً مع شعبة دعم القدرات النظامية المنشأة حديثاً، والتي ستكون جزءاً من إدارة الدعم العملي التي سيجري إنشاؤها، وستُعنى بالأمور الإدارية واللوجستية، بما في ذلك مذكرات التفاهم وسداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات، وهو ما سيسهم في تحسين الأداء والقدرات. وعند الاقتضاء، ينبغي لرؤساء البعثات أن يشركوا رؤساء عناصر شرطة الأمم المتحدة في أفرقة الإدارة العليا الخاصة بهم، وأن يسألوهم عن توشي الكفاءة في التخطيط وتنفيذ الولايات واستخدام الميزانيات وتحديد الأولويات الاستراتيجية، تمثيلاً مع الولاية المنوطة بشرطة الأمم المتحدة على النحو المبين في قراري مجلس الأمن ٢١٨٥ (٢٠١٤) و ٢٣٨٢ (٢٠١٧)، ووفقاً للتوصيات المنبثقة عن عمليات الاستعراض الشاملة التي أُجريت في الآونة الأخيرة لعمليات حفظ السلام.

جيم - تعزيز الاتساق في العمليات والسياسات المتعلقة بعمل الأمم المتحدة الشرطي

٢٣ - شعبة الشرطة هي جهة التنسيق وتؤدي دوراً رائداً في المسائل المتصلة بالعمل الشرطي داخل المنظمة. ولتحديد المجالات ذات الأولوية في تقديم المساعدة التقنية، من اللازم مواصلة التنسيق وتبادل المعلومات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات القدرات أو المنظورات المتخصصة في العمل الشرطي، مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب شؤون نزع السلاح، ومعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة

والعدالة، وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب.

٢٤ - وتدعو التوصية ٧ من تقرير السابقي إلى امتثال العمل الشرطي للأمم المتحدة للإطار الإرشادي الاستراتيجي لدور الشرطة في حفظ السلام الدولي (S/2016/952، الفقرة ٥٧). ويرسخ الإطار الإرشادي، باعتباره الأساس المفاهيمي الذي يقوم عليه العمل الشرطي على نطاق المنظومة، وفقاً زمنياً بعيداً للجهود التي تبذلها الدولة المضيفة إصلاح أجهزة شرطتها ويكفل التماسك والاتساق في أنشطة المشورة والدعم المرتبطة بالعمل الشرطي للأمم المتحدة طوال فترة وجود الأمم المتحدة في الدولة المضيفة. ومنذ صدور تقرير السابقي، أحرزت شرطة الأمم المتحدة مزيداً من التقدم في تنفيذ الإطار الإرشادي: فقد تمت هيكلة عناصر الشرطة وفقاً لهذا الإطار في كل من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وستحذو باقي البعثات حذوها.

٢٥ - ويشمل حفظ السلام عدداً من المناصب العليا بالشرطة، منها مناصب لمفوضي الشرطة في الميدان والمستشار في شؤون الشرطة الذي يتولى رئاسة شعبة الشرطة. وتوجد شعبة الشرطة في موقع جيد يتيح لها تقديم الخبرة الفنية والمشورة في مجال العمل الشرطي، ليس فقط ضمن إدارة عمليات حفظ السلام، ولكن لجميع كيانات الأمانة العامة والوكالات والصناديق والبرامج. وبناء على التوصية ١ من تقرير السابقي، أرحب أيضاً باهتمام الدول الأعضاء المتجدد بالتوصية المنبثقة عن الاستعراض الخارجي الذي أجرته شعبة الشرطة بخصوص إنشاء لجنة استشارية لشؤون الشرطة لمواصلة تعزيز تبادل المعلومات والتعاون الثلاثي، بغية تيسير التخطيط المتكامل والتسلسل الصحيح للدعم ومواءمة الولايات والوضوح بشأن القدرات المتاحة والاحتياجات المستقبلية (S/2016/952، الفقرة ٥١).

رابعاً - التحديات والفرص

ألف - تحسين القدرات والمساءلة والشفافية في الأمم المتحدة

٢٦ - لكي تتمكن شرطة الأمم المتحدة من تقديم الدعم بفعالية لجهود المنظمة الرامية إلى صون السلام، من الضروري تنفيذ تدابير المساءلة الواردة في التوصيات ٣ و ٤ و ٧ من تقرير السابقي المقدم إلى مجلس الأمن (S/2016/952، الفقرات ٥٣ و ٥٤ و ٥٧) تنفيذاً كاملاً كجزء من الإطار الشامل والمتكامل لإدارة الأداء الذي طلبته الدول الأعضاء بما في ذلك طلبها ذلك في قرار مجلس الأمن ٢٣٨٢ (٢٠١٧) الذي أكد الأهمية الحاسمة لتحسين المساءلة والشفافية والكفاءة والفعالية في أداء عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة.

٢٧ - وقد دعت الدول الأعضاء، من خلال مجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، إلى وضع معايير واضحة فيما يتعلق بأفراد شرطة الأمم المتحدة، بما في ذلك

من حيث المعدات والعمليات والأداء والمساعدة، حين تقديمهم الدعم لأجهزة الشرطة في الدول المضيفة. وأرحب في هذا الصدد بالإطار الإرشادي الاستراتيجي لدور الشرطة في حفظ السلام الدولي باعتباره إسهاماً في إعداد نظام شامل لتقييم الأداء. لقد طُلب إلى الدول الأعضاء أن تكفل التحقيق الفوري في الجرائم التي تُرتكب ضد حفظة السلام من أفراد الشرطة ومقاضاة الجناة، طُلب ذلك في التقرير المستقل المعنون "تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة"، وفيه أن تعزيز المساءلة من المجالات العديدة التي يتعين على الدول الأعضاء والأمانة العامة العمل على تحقيقها. ودعت خطة العمل الواردة في التقرير أيضاً إلى اتخاذ خطوات ملموسة من جانب كل من شعبة الشرطة وشرطة الأمم المتحدة. وعلى الصعيد الميداني، تم تعزيز التخطيط للطوارئ بالنسبة لوحدة الشرطة المشكلة، مع تنفيذ جميع عمليات النشر على أساس الاحتياجات التشغيلية والحجم المتوقع. وتقوم البعثات ورؤساء عناصر الشرطة بإجراء عمليات تقييم لأوجه النقص في المعدات المملوكة للوحدات، على رأس كل ثلاثة أشهر، وفي قدرات وحدات الشرطة المشكلة، على رأس كل شهرين، لإدراجها في نظام إدارة المعارف التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك المتابعة مع البلدان المساهمة بأفراد الشرطة، بينما يتم تقييم أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات بصورة دورية بحسب تناوبهم. وتتخذ التدابير التصحيحية، بما في ذلك الإعادة إلى الوطن، في حق الوحدات والضباط ممن يقصرون في أدائهم. وأنا أدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز قدراتها بما يتماشى مع البيان المنقح لاحتياجات الوحدات، وإلى تبادل الدعم فيما بينها على الصعيد الثنائي.

٢٨ - وللأداء في عمل الأمم المتحدة الشرطي أوجه شتى، منها: (أ) مدى حصول أفراد الشرطة المنتشرين على ما يلزم من الدعم والمهارات والإمكانات والقدرات للاضطلاع بالمهام الموكلة إليهم؛ (ب) مدى اتساق المهام المضطلع بها مع الولاية ذات الصلة ومدى فعاليتها في تحقيق الولاية؛ (ج) مدى تنفيذ المهام تمهيداً مع الإطار الإرشادي الاستراتيجي لدور الشرطة في حفظ السلام الدولي، وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة، وغيرها من السياسات والتوجيهات ذات الصلة؛ (د) مدى الأثر الذي ينتجه أداء أفراد الشرطة على حماية المدنيين وعلى سلامة حفظة السلام وأمنهم.

٢٩ - إن الهيئات التشريعية للأمم المتحدة والأمانة العامة والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة والبعثات وضباط الشرطة المقدمون من الحكومات وأفراد وحدات الشرطة المشكلة لها جميعاً دور حاسم في تعزيز أداء الشرطة. ويتوقع من جميع أفراد شرطة الأمم المتحدة أن يؤدوا واجباتهم وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والولايات ذات الصلة التي يقرها مجلس الأمن، والتوجيهات المتعلقة باستخدام القوة. ويقع على عاتق رؤساء البعثات ورؤساء عناصر الشرطة التابعة للأمم المتحدة واجب ضمان تسجيل جميع تقارير نقص الأداء والتحقيق فيها لكفالة المتابعة والمساءلة في الوقت المناسب، مع التشديد على مسؤولية الضباط عن أداء مسؤولية القيادة وعلى الحاجة إلى ممارستها كاملة.

٣٠ - واستلهاما لروح التوصية ٦ من تقريرتي السابق عن العمل الشرطي للأمم المتحدة (S/2016/952، الفقرة ٥٦)، وبالنظر إلى الدور الهام الذي تضطلع به وحدات الشرطة المشكلة، أثنى على شعبة الشرطة لعملها بتعاون وثيق مع مكتب الشراكة الاستراتيجية لحفظ السلام،

وتنفيذها ٩٣ في المائة من التوصيات المتعلقة بالشرطة التي وردت في الاستعراض الذي قام به المكتب لعمليات حفظ السلام فيما يتعلق بالتوجيه الاستراتيجي والتكامل والتخطيط والمجاهزة للعمليات. وبناء على الالتزامات الواردة في مبادرتي العمل من أجل حفظ السلام، والإطار الإرشادي الاستراتيجي لدور الشرطة في حفظ السلام الدولي، والاستعراضات والتقييمات الأخيرة للعمل الشرطي الذي تقوم به الأمم المتحدة، وبمساعدة من صندوق الأمم المتحدة الاستثماري للسلام والتنمية، أنشأت شعبة الشرطة فرقة عمل لإجراء تقييمات منتظمة قبل النشر لأوجه النقص في القدرات والمعدات المملوكة للوحدات، ولتعزيز السياسات والإجراءات ذات الصلة بالوحدات.

٣١ - ومنذ صدور تقرير الأخير عن العمل الشرطي للأمم المتحدة، بدأ نفاذ السياسة المتعلقة بوحدة الشرطة المشكلة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وتتضمن السياسة التوجيه بشأن الاستخدام المناسب للقوة وتحديد واضحاً للمهام الأساسية، من أجل القيام بما يلي: (أ) حماية أفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها؛ (ب) حماية المدنيين؛ (ج) دعم عمليات الشرطة التي تحتاج إلى استجابة من الوحدات المشكلة أو قدرات متخصصة تفوق قدرات ضباط الشرطة المقدمين من الحكومات. ومن أجل تقييم جاهزية شرطة الأمم المتحدة قبل نشرها، قامت شعبة الشرطة، بالتنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء وعناصر شرطة الأمم المتحدة، بوضع الصيغة النهائية لإجراءات التشغيل الموحدة المنقحة لتقييم القدرة التنفيذية لوحدات الشرطة المشكلة للخدمة في البعثات استناداً إلى الإرشادات القائمة منذ عام ٢٠١٢. والجهود الرامية إلى تنقيح إجراءات التشغيل الموحدة لتقييم ضباط الشرطة المقدمين من الحكومات للخدمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية الخاصة هي أيضاً على وشك الاكتمال.

٣٢ - وبخصوص مسألة حماية المدنيين، وتمشيا مع التوصية ٧ من تقرير السابق عن العمل الشرطي للأمم المتحدة (S/2016/952، الفقرة ٥٧)، فقد بدأ العمل بالمبادئ التوجيهية بشأن دور شرطة الأمم المتحدة في حماية المدنيين في آب/أغسطس ٢٠١٧، وأما الإضافة الأوسع نطاقاً التي أُلحقت بالسياسة المتعلقة بحماية المدنيين وتتناول المسألة عن تنفيذ الولايات في مجال حماية المدنيين، فقد بدأ سريانها في حزيران/يونيه ٢٠١٨. وتحدد كل من هاتين الوثيقتين بوضوح أدوار ومسؤوليات عناصر شرطة الأمم المتحدة في حماية المدنيين. ويجب أن يستند تطبيق المبادئ التوجيهية إلى فهم للحاجة إلى حلول سياسية، وأنه وفقاً لسياسة إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني بشأن حماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لا تقتصر حماية المدنيين على الحماية المادية، وإنما تشمل بنفس القدر مساعدة الدولة المضيفة على بناء القدرة واكتساب الإرادة لكفالة الحماية لجميع الأشخاص، بسبل من بينها التحقيق في الجرائم الخطيرة المتصلة بالنزاع والملاحقة القضائية للجنة وتعزيز منظومة القانون الجنائي. ولما يقوم مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية بنشر القدرات الشرطية الدائمة وقدرات الهيئة الدائمة للعدالة والسجون، بما في ذلك من خلال جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون في حالات ما بعد النزاع وغيرها من حالات الأزمات، فهما بذلك يدعمان أيضاً خطتي الوقائية من خلال دعم بناء القدرات في مجال سيادة القانون، الأمر الذي سيساعد على إنشاء بيئات تُتاح فيها الحماية.

٣٣ - وكما أكدت الدول الأعضاء، وكما جرى التأكيد في التقرير المستقل بشأن "تحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة"، والتوصية ٨ من تقرير السابـق عن العمل الشرطي للأمم المتحدة (S/2016/952، الفقرة ٥٨)، فيما يتعلق بالتدريب والمعدات واختيار وحدات الشرطة المشكلة، فإن توفير المناسب من التدريب والمعدات قبل النشر والتدريب التوجيهي والتدريب في البعثة من أجل الوفاء بالولايات المقررة أمور بالغة الأهمية. وعلاوة على ذلك، فإن بناء ثقافة قائمة على الأداء أساسه التدريب السابق للنشر، وفي هذا الشأن أكرر الدعوة إلى إصدار الدول الأعضاء شهادات لجميع أفراد الشرطة الذين يكملون التدريب السابق للنشر، كما تحدده الأمم المتحدة، في إطار عملية تكوين قوات الشرطة.

٣٤ - وتمشيا مع استراتيجيتي المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة، وقرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، والتوصية ٥ من تقرير السابـق عن العمل الشرطي للأمم المتحدة، اتخذت شعبة الشرطة عدة تدابير لتشجيع الرفع من تمثيل المرأة في عناصر الشرطة. ومما قامت به الشعبة ما يلي: (أ) استحداث أربع دورات إقليمية للتطوير لضابطات القيادة العليا للشرطة، وقد تم من خلال الدورات تحديد ما يقرب من ٢٠٠ ضابطة لتولي مناصب بين المتوسطة والعليا؛ (ب) التدريب المكثف للمرشحات من أجل إعدادهن للتقييم للانضمام إلى صفوف ضباط الشرطة في الأمم المتحدة والعمل في البعثات. وحتى نهاية عام ٢٠١٨، بلغ تمثيل النساء ضمن رؤساء عناصر شرطة الأمم المتحدة في بعثات حفظ السلام ٤٠ في المائة (٣٠ في المائة، باحتساب البعثات السياسية الخاصة)؛ وتبلغ نسبة ضابطات الشرطة المعارات ٢٠ في المائة في المقر و ١٨ في المائة في البعثات الميدانية؛ وزادت نسبة ضابطات الشرطة من ١٦ في المائة إلى ٢٠ في المائة في العامين الماضيين. وبحلول نهاية عام ٢٠٢٨، تهدف شعبة الشرطة إلى توظيف ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الإناث في الوظائف المعارة و/أو الفنية التعاقدية المعارة في البعثات الميدانية، و ٣٥ في المائة في الوظائف المعارة و/أو الفنية التعاقدية في المقر و ٢٠ في المائة من الوظائف في وحدات الشرطة المشكلة. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يُتوقع من عناصر الشرطة في البعثات الميدانية أن تقوم بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل خاصة بها في الأمور الجنسانية، وهو ما سيتطلب الدعم من الدول الأعضاء بترشيح الضابطات المؤهلات. ولكفالة تكافؤ الفرص، يجب أن تواصل الأمانة العامة أيضا العمل عن كثب مع الدول الأعضاء وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) من أجل التغلب على التحديات الهيكلية المتعلقة بأهلية المرشحات.

٣٥ - وتسهم هذه الجهود في الأعمال الكامل لنهج يستجيب للمنظور الجنساني في العمل الشرطي، وهو ما يمكن تعريفه بإدماج مبدأ المساواة بين الجنسين والولايات ذات الصلة بالمؤشر العالمي للمرأة والسلام والأمن في جميع جوانب الأنشطة الشرطية التي تقوم بها الأمم المتحدة، بما في ذلك منع الجريمة وكشفها والتحقيق فيها وحماية الأشخاص والممتلكات، والحفاظ على النظام العام والسلامة العامة.

٣٦ - وقد دعاني مجلس الأمن إلى تزويد بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام بقيادات مقننة وخاضعة للمساءلة، بسبل منها أعمال أساليب شفافة في عمليات الاختيار والاستناد فيها إلى الجدارة

والكفاءة واحتياجات البعثات والتمثيل الجغرافي، وتحسين برامج التدريب والتوجيه للقيادات المختارة والمحتملة، وإعداد مجموعة من المرشحات والمرشحين من ذوي الخبرات لتولي المناصب القيادية العليا في المستقبل. وفي هذا الصدد، قامت شعبة الشرطة ودائرة التدريب المتكامل، في آذار/مارس ٢٠١٨، بالتطبيق التجريبي لدورة تدريبية لقادة شرطة الأمم المتحدة في عنتبي، بأوغندا، لرؤساء عناصر شرطة الأمم المتحدة العاملين، وقامت بتنظيم الدورة التدريبية الأولى لـ ١٥ من قادة شرطة الأمم المتحدة الحاليين والمحتملين في لانغنانغ، بالصين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

٣٧ - ومعظم من يعمل من النساء والرجال تحت راية الأمم المتحدة يؤدون عملهم بشرف. غير أن أي ادعاء بتورط أفراد الأمم المتحدة في الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلا ويخدش قيم المنظمة ومبادئها، ويستتبع بتضحيات أولئك الذين يعملون بعزة نفس وروح مهنية في بعض من أشد الأماكن خطورة. وفي إطار الجهود الأوسع نطاقاً الرامية إلى منع سوء السلوك والتصدي له، سيتطلب تفعيل الالتزامات الواردة في الاتفاقات المبرمة بين الدول الأعضاء والمنظمة، بما في ذلك مذكرات التفاهم، استمرار الدعم والتعاون من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ووفقاً للتوصية ٤ من تقريره السابق، أحث البلدان المساهمة بأفراد شرطة على مضاعفة جهودها من أجل تقييم وتدريب أفرادها الوطنيين، وعلى تحمل المسؤولية الكاملة عن محاسبتهم، بما في ذلك عن طريق الملاحقات القضائية، إذا لزم الأمر، في حالة ارتكاب أي أعمال جنائية، بما فيها الاستغلال والاعتداء الجنسيين، مراعيةً في ذلك الأصول القانونية، وسياسة الأمم المتحدة في عدم التهاون إطلاقاً في هذا الشأن.

٣٨ - لقد أحرزت الدول الأعضاء والأمانة العامة تقدماً ليس فقط في تقييم أفراد شرطة الأمم المتحدة لضمان ألا يكون لديهم أي سوابق من سوء السلوك، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أثناء تكليفاتهم السابقة بصفاتهم من شرطة الأمم المتحدة، ولكن أيضاً في الالتزام بسياسة الأمم المتحدة لفحص سوابق موظفي الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وأشجع الدول الأعضاء والأمانة العامة أيضاً على استكشاف كيفية تحسين إعداد أفراد شرطة الأمم المتحدة لتحديات حقوق الإنسان التي يمكن أن تواجههم خلال تأدية مهامهم، وكذلك لمساعدتهم على تحديد المجالات التي يمكنهم فيها تقديم الدعم لعناصر حقوق الإنسان.

باء - التخطيط لسد الثغرات في الإعداد الاستراتيجي لأفراد الشرطة وفي مجموعات المهارات الرئيسية

٣٩ - يشرف قسم الاختيار والتعيين التابع لشعبة الشرطة على اختيار ونشر أفراد الشرطة، بما في ذلك إدارة عمليات التناوب والتمديد وتقييم جاهزية الأفراد والوحدات. ولتعزيز الكفاءة والشفافية في نشر أفراد الشرطة المؤهلين الذين يتمتعون بالمهارات المطلوبة، وتمشيا مع التوصية ٧ من تقريره السابق، واصلت الشعبة القيام بالتعيين بما يتماشى مع الإطار الإرشادي الاستراتيجي لدور الشرطة في حفظ السلام الدولي، حيث يجري التوفيق بين ما يتمتع به الضباط من مهارات والمهام المختلفة التي تدخل ضمن الولاية المضطلع بها حالياً في إطار العمل الشرطي. وأعدت الشعبة أيضاً ونشرت إعلانات للوظائف الشاغرة (www.https://police.un.org/en/vacancies)

وعممتها على جميع الدول الأعضاء، إلى جانب جدول بفئات المهارات تقوم كل بعثة من البعثات باستعراضه وتحديثه كل ستة أشهر. وفي هذا الصدد، يقدم رؤساء عناصر الشرطة في الأمم المتحدة هياكل تنظيمية مفصلة، تبين عدد الوظائف الشاغرة والتخصصات المرتبطة بكل وظيفة من الوظائف الشاغرة المقترحة، من أجل تيسير التخطيط بكفاءة للتوظيف وتناوب الأفراد. ونُفّحت أيضاً الشروط والأحكام المنظمة لشرطة الأمم المتحدة للسماح لأفرادها بالبقاء في الخدمة لفترات أطول من أجل تعزيز الاستمرارية والذاكرة المؤسسية.

٤٠ - ولتحسين إجراءات تقييم المرشحين واختيارهم، من حيث التوقيت والفعالية والشفافية، زادت شعبة الشرطة من توسيع نطاق نظامها المحوسب لإدارة الموارد البشرية ليشمل وحدات الشرطة المشكلة، بما في ذلك شهادات الدول الأعضاء التي تثبت أن أفرادها لم يسبق إطلاقاً إدانتهم وليسوا حالياً موضوع أي تحقيق أو محاكمة بسبب أي انتهاك لحقوق الإنسان أو مخالفة جنائية أو تأديبية.

٤١ - وتمشيا مع الاستعراض الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية مؤخرا لإجراءات تعيين أفراد الشرطة وإجراءات العمل الموحدة لتقييم أفراد ضباط الشرطة، التي ستصدر صيغتها المنقحة في المستقبل القريب، تدرس إدارة عمليات حفظ السلام حالياً مدى فعالية الإجراءات في القيام بهذه التقييمات عن طريق بحث إمكانية الرفع من مشاركة موظفي المقر وتوليهم دور القيادة في جميع زيارات التقييم السابقة للنشر التي تتم إلى الدول الأعضاء. وتقوم الإدارة أيضاً بتحديث الأساليب المستخدمة لتقييم المرشحين في ضوء الكفاءات الأساسية المحددة في الإطار الإرشادي الاستراتيجي لدور الشرطة في حفظ السلام الدولي، وتعمل، بالتشاور مع مكتب إدارة الموارد البشرية، على استكشاف إمكانية التوسع في استخدام منهجيات القياس النفسي واختبار الشخصية لتحسين القدرة على تحديد المرشحين الذين يحملون قيم الأمم المتحدة.

٤٢ - ولزيادة توسيع قاعدة البلدان المساهمة بأفراد الشرطة، قامت شعبة الشرطة، بالشراكة مع المنظمة الدولية للفرنكوفونية، بتوفير التدريب والتوجيه للأفراد من البلدان الناطقة بالفرنسية لتعزيز مساهماتهم وعمليات الاختيار لديهم، الأمر الذي ساعد الشعبة على اجتذاب أصحاب الخبرات من أفراد الشرطة الناطقين بالفرنسية لنشرهم في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنظيم حملات تعيين نصف سنوية للقوات العسكرية/أفراد الشرطة للحصول على ترشيحات من جميع الدول الأعضاء، مع مراعاة الاعتبارات الجغرافية والجنسانية.

٤٣ - وتكمل الجهود المبذولة في هذه المجالات مبادرة شعبة الشرطة الرامية إلى إنشاء قائمة بالمرشحين المقبولين لشغل المناصب القيادية العليا في الشرطة بهدف تبسيط إجراءات التعيين لتحديد المرشحين المؤهلين. وتستخدم قائمة المرشحين النهائيين لدى الشرطة ملء الشواغر غير المتوقعة داخل عناصر الشرطة و/أو لاستكمال حملات التعيين العادية. غير أن هذه المبادرة

تعرضها صعوبات جوهرية في ترشيح أعداد كافية من ضابطات الشرطة المؤهلات، ولذلك نُظمت حملة اختيار منفصلة مخصصة للإناث فقط.

٤٤ - وقد ثبت أن نهج فريق الشرطة المتخصص أداة فعالة وذات كفاءة في توفير الخبرة اللازمة في مجال الشرطة لتنفيذ ولايات شرطة الأمم المتحدة في البعثات الميدانية. وقد أصدرت شعبة الشرطة مؤخراً ١٠ طلبات لأفرقة شرطة متخصصة، تقدمها الدول الأعضاء طواعية إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على أساس تحليل للثغرات القائمة في القدرات تجريبه البعثات الثلاث.

٤٥ - وظل العمل الاستراتيجي في إعداد وحدات الشرطة المشكلة من أولويات شعبة الشرطة. ونتيجة لمؤتمر قمة القادة المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، الذي عُقد في نيويورك عام ٢٠١٥، ومؤتمر وزراء الدفاع بشأن حفظ السلام، الذي عُقد في فانكوفر عام ٢٠١٧، وكذلك مؤتمر قمة الأمم المتحدة لرؤساء الشرطة لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨، جرى التعهد بتقسيم أكثر من ٦١ وحدة من وحدات الشرطة المشكلة، بما في ذلك وحدات الحراسة وأفرقة الأسلحة والأساليب التكتيكية الخاصة، تعهدت الدول الأعضاء بتوفيرها لنظام تأهب قدرات حفظ السلام. وقد جرى بالفعل تقييم خمس من هذه الوحدات ونُشرت في عمليات حفظ السلام. وتقوم شعبة الشرطة، بالتشاور الوثيق مع ممثلي نظام تأهب قدرات حفظ السلام والبلدان المساهمة بأفراد الشرطة، بإجراء عمليات تقييم واستشارة منتظمة، وتقييم مستوى الانتشار السريع، والزيارات السابقة للنشر من أجل الرفع من مستوى جاهزية هذه الوحدات والمحافظة عليها في حالة استعداد للنشر السريع في غضون ٦٠ يوماً. ومطلوب من البلدان المساهمة بأفراد الشرطة المزيد من الالتزامات لتعزيز الاستعداد التشغيلي للتعهدات المتبقية.

٤٦ - وانسجماً مع التوصية المتعلقة بالتوظيف الواردة في مراجعة الحسابات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، اتخذت شعبة الشرطة مبادرات لتعزيز قدرتها على إدماج جوانب العمل الشرطي في عمليات إدارة الأداء على نطاق المنظمة. ويشمل ذلك ما ستقوم به إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم العملي، اللتان سيجري استحداثهما، من عمل مع الكيانات الأخرى ذات الصلة من الأمانة العامة، لوضع إرشادات شاملة بشأن التوظيف وشروط تعيين الأفراد النظاميين المعارين لضمان التوافق مع قواعد ومعايير المنظمة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستقلال وتضارب المصالح.

جيم - ضمان الاتساق من أجل تحسين العمليات الانتقالية وعمليات الخروج في الوقت المناسب في البعثات

٤٧ - شدد مجلس الأمن في قراره ٢٤٤٧ (٢٠١٨) على أهمية الجهود التي يبذلها الأمين العام وكيانات الأمم المتحدة، من خلال جهة التنسيق العالمية لجوانب سيادة القانون المتصلة بمجالات الشرطة والعدالة والسجون، في تعزيز الاتساق الداخلي والتنسيق الاستراتيجي لتوطيد اتباع الأمم

المتحدة لنهج شامل فيما تسديه من مساعدة في ميادين الشرطة والعدالة والسجون. ويشكل النهج المنسق المتعلق بالشرطة والعدالة والإصلاحات عنصراً أساسياً يساعد الدول المضيفة الخارجة من النزاع على الوصول إلى نقطة لا تكون فيها بحاجة إلى وجود للأمم المتحدة في إقليمها. والقدرة على تحديد حالات الجرائم الخطيرة والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، ومن ثم التصدي للإفلات من العقاب، أمر حاسم لنجاح عمليات انتقال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فعنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال، شارك في أنشطة تحضيرية مشتركة لتفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، المنشأة بموجب القانون في عام ٢٠١٥ لتحقيق في الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في جمهورية أفريقيا الوسطى ومقاضاة مرتكبيها. وقدم أيضاً عنصر الشرطة في هذه البعثة الأفراد والمشورة التقنية إلى المحكمة الجنائية الخاصة، بالتنسيق مع قسم العدالة والإصلاحات بالبعثة.

٤٨ - ومهمة شرطة الأمم المتحدة، متى صدر لها تكليف، هي دعم الدول المضيفة فيما تبذله من جهود لإقامة دوائر شرطة تتسم بالفعالية والكفاءة وبحسن التمثيل والخضوع للمساءلة، تكون في خدمة السكان وتحميهم. وقد أثبتت التجربة أنه، في المراحل الانتقالية للبعثات، يكون من المطلوب إعادة تنظيم وجود الأمم المتحدة من أجل معالجة أولويات البلد وضمان الاستدامة. وفي هذه الحالات، يتم تحديد الأولويات القطرية والخيارات الاستراتيجية المتاحة للأمم المتحدة بصورة مشتركة من جانب الدولة المضيفة والهيئات غير التابعة للدولة والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الأخرى^(٧). ويسهم التنفيذ المنهجي لسياسة المراحل الانتقالية للأمم المتحدة في سياق خفض التدريجي للبعثات أو سحبها، وسياسة التقييم والتخطيط المتكاملين، والإطار الإرشادي الاستراتيجي لدور الشرطة في حفظ السلام الدولي، في تحسين هذه العملية. والتعاون الوثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الآخرين ضروري أيضاً لتحقيق هذا الهدف.

٤٩ - ومن الضروري للغاية أن تركز شرطة الأمم المتحدة فيما تطلع به من تخطيط وتنفيذ، وفقاً للولاية المنوطة بالبعثة ذات الصلة، على النهوض بتطوير أفراد الشرطة في الدولة المضيفة، مع مراعاة الاستدامة وخروج البعثة في الوقت المناسب. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن يبدأ التخطيط للانتقال في المراحل المبكرة من دورة حياة كل بعثة من البعثات، ومن ثم وضع الأولويات لترسيخ سيادة القانون في البلد، وينبغي أن يخضع للاستعراض بصورة مستمرة، مع ربط تقييم التقدم المحرز وتحديد إطاره المرجعي باستراتيجية للانتقال^(٨). وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يقتصر تقاسم الدعم إلى الدولة المضيفة على مجال التوجيه والمشورة والتدريب، بل ينبغي له أن يشمل جميع العناصر الأساسية الخمسة المتعلقة ببناء قدرات الشرطة وتطويرها المحددة في الإطار الإرشادي الاستراتيجي لدور الشرطة في حفظ السلام الدولي. ومن الأمثلة على ذلك خطط تطوير قدرات أجهزة الشرطة والدرك في جمهورية أفريقيا الوسطى وهايتي، والتي تضمنت إدخال تغييرات

(٧) "Policy on United Nations Transitions in the Context of Mission Drawdown or Withdrawal", 4 February 2013, para. 3 (تقرير متاح في ملفات الأمانة العامة).

(٨) Department of Peacekeeping Operations/Department of Field Support, "United Nations Police in Peacekeeping Operations and Special Political Missions", paras. 43 and 84.

في السياسات والتشريعات، والمساءلة عن أوجه القصور في الأداء وانتهاكات حقوق الإنسان، وتمكين الجهات صاحبة المصلحة. وخطط التطوير التي من هذا القبيل ممارسات جيدة معترف بها ومعتمدة في بناء السلام على المدى الأطول، وينبغي النظر في دعمها من خلال صندوق بناء السلام و/أو الآليات المالية الأخرى بعد سحب البعثة.

٥٠ - وشهدت الفترة التالية لصدور تقريره الأخير عن عمل الأمم المتحدة الشرطي العديد من العمليات الانتقالية التي يمكن استخلاص دروس منها. فإغلاق عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار انتهى بنجاح في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بما في ذلك تنفيذ خطة الانتقال التي وضعتها لجنة تقنية مشتركة تتألف من ممثلين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقوات الشرطة والدرك الإيفوارية لنقل المسؤوليات من شرطة الأمم المتحدة إلى السلطات الحكومية المعنية وفريق الأمم المتحدة القطري. وبعد تقليص بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، تم نشر القدرات الشرطية الدائمة لدعم عنصر الشرطة المخفّض التابع للبعثة لضمان استمرارية الخدمات، وإنجاز المهام الصادر بها تكليف في الوقت المحدد، وتعزيز تنسيق المرحلة الانتقالية مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الوطنية. ووفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المزيد من الدعم لهذا الانتشار ووسع نطاقه من خلال برنامج مشترك طلبته الحكومة وأقرته. وبمثل استخدام القدرات الشرطية الدائمة وموارد جهة التنسيق العالمية، بما في ذلك أخصائيو البعثات أثناء تقليص البعثات وسحبها، نهجا متكاملا لصون السلام من خلال استثمار محدود نسبيا.

٥١ - وفي عام ٢٠١٧، أسدى عنصر الشرطة التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي المشورة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بشأن وضع الإطار المفاهيمي لعنصر الشرطة التابع لها. وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٣٩١ (٢٠١٧)، وفي إطار جهود التفعيل الأوسع نطاقا، ساهمت البعثة أيضا في إجراء اتصالات على مستوى رفيع بشأن تفعيل عنصر الشرطة، وذلك من خلال دائرة العدل والمؤسسات الإصلاحية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام وعنصر حقوق الإنسان بها، وبالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٥٢ - وفي ضوء عمليات الانتقال الجارية في عمليات حفظ السلام الرئيسية، مثل العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وإعداد المخطط الشامل لعمليات حفظ السلام التي توجد في المرحلة الانتقالية، ستقوم شعبة الشرطة ومكتب الشؤون العسكرية معاً بدراسة التجارب السابقة، التي تشير إلى ضرورة إجراء مشاورات مبكرة بشأن إعادة توازن قدرات أفراد الشرطة لتعزيز استراتيجيات الخروج في الوقت المناسب، وبالتعاون الوثيق مع الدول المضيفة المعنية والمجتمع الدولي، واستنادا إلى معايير محددة بوضوح (انظر القرارين ٢٣٨٢ (٢٠١٧) و ٢٤٤٧ (٢٠١٨)).

٥٣ - وعلاوة على ذلك، ينبغي للبعثات التي تتجه نحو الخروج أن تنقل الدروس المستفادة التي يمكن أن تثري عمل الأمم المتحدة الشرطي على الصعيد العالمي، على نحو ما حدث في ليبيريا، من خلال قيام بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ومكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية وغيرهما

بإعداد وثيقة لحفظ تراث البعثة من السوابق. ومن المفترض أن تتضمن هذه الوثائق الجوانب الرئيسية لمساهمة شرطة الأمم المتحدة في تنفيذ الولاية وأثرها في البلد، بما في ذلك استدامة هذا الأثر بعد مغادرة البعثة؛ ويمكن أن تكون الوثيقة مفيدة لعناصر الشرطة في سياقات أخرى من خلال جهة التنسيق العالمية.

دال - تعزيز الشراكات

٥٤ - في السنوات التي أعقبت نقل تبعية الشرطة من عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي إلى عمليتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، بدأ أكثر وضوحاً أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بحاجة إلى اتباع نهج مشتركة بشأن ما يتعلق بمن يُنشر من الأفراد للعمل في عنصري الشرطة التابعين للمنظمتين من تقييم وتخطيط ونشر، ومن رصد وفرز في مجال حقوق الإنسان، ومن عمليات، ومن أعمال في القيادة والرقابة والتنسيق.

٥٥ - وفي هذا الصدد، تم وضع الإطار الإرشادي الاستراتيجي لدور الشرطة في حفظ السلام الدولي بمعية عدد من المنظمات الشريكة، منها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لكفالة الاتساق والمواءمة بين التوجيهات والتأزر بينها في التوجيه المنظم لنشر أفراد الشرطة في عمليات السلام، ولتحسين العمليات الانتقالية وعمليات نقل التبعية في البعثات. وقد أيدت المنظمات المذكورة أعلاه جميع وثائق السياسات التي تم إعدادها كجزء من الإطار الإرشادي الاستراتيجي كي تستخدمها في هيكلها التوجيهي وأنشطتها المرتبطة بالشرطة، وعلى النحو الموضح في المبادئ التوجيهية التشغيلية المعمول بها في الاتحاد الأوروبي، والتي تركز على الإطار الاستراتيجي. وإني على اقتناع بأن تحقيق الهدف المتمثل في تطبيق التوجيه والتدريب بشكل تبادلي استناداً إلى هذا الأساس هو الطريقة الأكثر فعالية لكي تقتصد بعثات حفظ السلام من الموارد، وتضمن عمليات انتقال سلسلة ويتعلم بعضها من بعض.

٥٦ - وما كان من الممكن الاضطلاع بهذه الجهود دون التعاون الوثيق بين الخبراء المعيّنين من قبل الدول الأعضاء وشعبة الشرطة من خلال إنشاء أفرقة عاملة، وهي ممارسة سأحاول الإبقاء عليها. وبينما تبدو فوائد وضع وتنفيذ الإطار الإرشادي الاستراتيجي لدور الشرطة في حفظ السلام الدولي واضحة وملموسة، ستواصل شعبة الشرطة العمل أيضاً مع عناصر الشرطة لتحديد الفجوات القائمة في التوجيه ووضع توجيهات شُرطية بشأن الموضوعات ذات الأولوية المتفق عليها. وقد صدرت أدلة بشأن الرصد والتوجيه وإسداء المشورة، والتخطيط للعمل الشرطي في البعثات، والعمل الشرطي ذي المنحى المجتمعي، ويجري العمل على إعداد ثلاثة أدلة أخرى بشأن موضوعات منها مراقبة الحدود.

٥٧ - واستنتاجات المجلس الأوروبي، التي اعتمدت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وفيها تأييد لتوسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن سيادة القانون، بما في ذلك العمل الشرطي، باعتبار هذا التعاون أحد ثماني أولويات تم تحديدها بصورة مشتركة لاستشراف آفاق التعاون

بين المنظمين في عمليات السلام وإدارة الأزمات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١^(٩)، تلك الاستنتاجات تمثل فرصة لكلا المنظمين للاستفادة من مواردهما المشتركة لتحقيق هذه الأولوية التي تجمعهما.

٥٨ - لقد نظمت شعبة الشرطة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، في أيار/مايو ٢٠١٨، تدريباً مشتركاً لـ ٢٠ من ضباط شرطة جمهورية أفريقيا الوسطى وأفراد شرطة الأمم المتحدة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، وهي شريك حيوي في تدريب وتطوير قوات الشرطة. وكان الهدف من هذا النشاط، الذي يعد جزءاً من مشروع مكافحة الأخطار العابرة للحدود الوطنية الذي تقوده شعبة الشرطة في إطار خطة الفريق التوجيهي المعني بتطوير القدرات النظامية، هو تعزيز قدرات المكاتب المركزية الوطنية للإنتربول على دعم وكالات إنفاذ القانون في الدولة المضيفة وشرطة الأمم المتحدة في التصدي للجريمة الخطيرة والمنظمة. وأدى التدريب المتخصص إلى تعزيز قدرة ضباط الشرطة الوطنية على إجراء التحقيقات عبر الحدود والمساهمة فيها. فهذه المبادرة عملية تجريبية من المقرر تنفيذها في سياقات بعثات أخرى وتعد مثلاً للارتقاء بإمكانات عمل الأمم المتحدة الشرطي من خلال تفعيل قنوات التعاون القائمة.

٥٩ - ولا يمكن تعزيز الشراكات مع الجهات صاحبة المصلحة والدول المضيفة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية دون بث المعلومات عن عمل شرطة الأمم المتحدة على أوسع جمهور ممكن. وفي هذا الصدد، تعمل منصات وسائل التواصل الاجتماعي التابعة لشعبة الشرطة بمثابة واجهة رئيسية لنشر الأخبار المتعلقة بعمل الأمم المتحدة الشرطي في الميدان. وعلاوة على ذلك، يؤدي توفير المعلومات الشاملة والشفافة التي تنشرها منافذ الإعلام التابعة للأمم المتحدة عن إجراءات التوظيف، بما في ذلك الموقع الشبكي لشرطة الأمم المتحدة، إلى تبسيط عملية التوظيف فعلياً، الأمر الذي يتيح الاختيار الاستراتيجي للأفراد على أساس الاحتياجات والقدرات.

خامساً - ملاحظات

٦٠ - **الملاحظة ١:** يتطلب النطاق الواسع من الخبرات وقدرات الدعم التي سيتعين توفيرها في شعبة الشرطة التابعة لمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لإدارة عمليات السلام المزمع إنشاؤها تهيئة الشعبة تهيئة كافية بحيث تصبح في وضع يؤهلها للدفع قدماً بأولويات العمل الشرطي خلال المناقشات والعمليات المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية التي تعقد في المقر. وإذ أضع في الاعتباري الدور الهام الذي تؤديه شرطة الأمم المتحدة في دعم الأهداف السياسية، فإنني أشجع مجلس الأمن على النظر في التوصية ١ من تقريرتي السابق، وأظل على تأييدي للاحتياجات الجديدة المقترحة بخصوص تعزيز دعم البعثات من خلال زيادة الموارد المرصودة والتخطيط والتوظيف والتحليل الاستراتيجي، على النحو المنصوص عليه في الاستعراضات الماضية.

(٩) Council of the European Union, Council conclusions reinforcing the United Nations-European Union Strategic Partnership on Peace Operations and Crisis Management: Priorities 2019–2021, 18 September 2018 (<https://www.consilium.europa.eu/media/36432/st12264-en18.pdf>)

٦١ - **الملاحظة ٢:** دعماً لنهج الترابط بين الركائز والتوصية ١٢ من تقرير السابق، ينبغي لشعبة الشرطة أن تواصل استكشاف نهج متدرجة لتوفير مزيد من الخبرة في مجال العمل الشرطي للوكالات والصناديق والبرامج الأخرى، وكذلك الاحتياجات المالية وعمليات الموارد البشرية ذات الصلة. ودعماً لهذا المسعى، ستبحث شعبة الشرطة إمكانية اعتماد خيارات خارجة عن الميزانية. وفي الوقت نفسه، أناشد الدول المضيفة أن تبرز العمل الشرطي بوصفه جزءاً من أولويات سيادة القانون الأوسع نطاقاً عند وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييمات القطرية المشتركة وخطط بناء السلام ذات الأولوية ووثائق البرامج القطرية.

٦٢ - **الملاحظة ٣:** انطلاقاً من روح التوصية ١٠ الواردة في تقرير السابق، والتي تتناول منع نشوب النزاعات، أشجع مبعوثي وممثلي الخاضعين في عمليات السلام في وسط أفريقيا وغرب أفريقيا وآسيا الوسطى، وكذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية على الصعيد العالمي، على الاستفادة من خبرات العمل الشرطي في تعزيز جهودهم على صعيد الرصد والحوار والتفاوض. وعلى نحو مماثل، وتمشيا مع التوصيات ٩ و ١١ و ١٢ من تقرير السابق، والتي تتناول الدعم المتكامل في مجال سيادة القانون وجهة التنسيق العالمية، يجوز لمنسق الأمم المتحدة المقيم، في ظروف محددة وحيثما توافرت الموارد، واستجابة للأولويات المتفق عليها في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ذات الصلة، يجوز له أن يطلب، باسم فريق الأمم المتحدة القطري، نشر مستشارين في شؤون الشرطة لتقديم الدعم في بناء وتعزيز قدرات العمل الشرطي وغيرها من القدرات المتعلقة بإنفاذ القانون على الصعيد الوطني.

٦٣ - **الملاحظة ٤:** عملاً بالتوصيتين ١٠ و ١٣ من تقرير السابق، يمكن أن تقدم شعبة الشرطة، في المقر، إسهاماً مفيداً في عمليات استكشاف الآفاق والإنذار المبكر، وتقديم إحاطات إعلامية إلى مجلس الأمن، عن طريق تحليل حالة مؤسسات العمل الشرطي وغيرها من مؤسسات إنفاذ القانون، ومن خلال التوصية بتدابير الاستجابة السريعة لما يستجد من مشاكل. ويجب أن يشمل ذلك تواصل شعبة الشرطة مع الهيكل الإقليمي الوحيد بصورة مستمرة واستباقية. وسيطلب الأمر تيسير التخطيط المتكامل والتنسيق بين الركائز لضمان المتابعة السليمة لأداء المهام الشرطية الصادر بها تكليف. ويستدعي ذلك القيام رسمياً بإنشاء فريق مخصص من مسؤولي الشرطة من ذوي الخبرة في شؤون الجريمة الخطيرة والمنظمة.

٦٤ - **الملاحظة ٥:** انطلاقاً من نموذج الإدارة المتغير وبناءً على التوصية ١١ من تقرير السابق، ينبغي لقادة البعثات أن يشركوا رؤساء عناصر شرطة الأمم المتحدة باعتبارهم أعضاء في أفرقتهم الإدارية العليا، كما ينبغي لهم أن يقوموا بمساءلتهم عن أداء العناصر التي يرأسونها. وأدعو كذلك شعبة الشرطة إلى تعزيز اتساق السياسات والعمليات على صعيد منظومة الأمم المتحدة تمثيلاً مع الإطار الإرشادي الاستراتيجي لدور الشرطة في حفظ السلام الدولي. وفي الوقت نفسه، سيواصل رؤساء عناصر شرطة الأمم المتحدة التعاون مع شعبة الشرطة في تحديد الاحتياجات القائمة على الطلب وإيجاد القدرات والإمكانات اللازمة لتلبيتها، بما يتماشى مع المعايير المحددة في الإطار الإرشادي الاستراتيجي والتوجيه العام الذي تقدمه شعبة الشرطة.

٦٥ - **الملاحظة ٦:** بناءً على التوصية ١٢ من تقرير السابق، ينبغي لشعبة الشرطة أن تعزز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وتبادل المعلومات بشأن العمل الشرطي. ولتعزيز اتساق

السياسات والعمليات المتعلقة بالعمل الشرطي على صعيد منظومة الأمم المتحدة، أشجع أيضاً القيادة العليا للمنظمة على الاستفادة من الخبرة الاستراتيجية والفنية لشعبة الشرطة في مجال العمل الشرطي، وكذلك من خبرة مفوضي الشرطة ومستشاري الشرطة الرئيسيين الذين يرأسون عناصر شرطة الأمم المتحدة في الميدان. وبناء على التوصية ١ من تقريره السابق، أرحب باهتمام الدول الأعضاء المتجدد بعمل الأمم المتحدة الشرطي، على النحو المعرب عنه أثناء مؤتمر القمة الثاني لرؤساء شرطة الأمم المتحدة عام ٢٠١٨ وفي التوصية المنبثقة عن الاستعراض الخارجي الذي أجرته شعبة الشرطة والداعية إلى إنشاء لجنة استشارية لشؤون الشرطة لزيادة تعزيز تبادل المعلومات والتعاون الثلاثي، وأشجع على مواصلة بحث الخيارات المتعلقة بإنشاء هذه الهيئة.

٦٦ - **الملاحظة ٧:** وانطلاقاً من التوصية ٤ الواردة في تقريره السابق، أحث البلدان المساهمة بأفراد الشرطة على أن تضاعف من جهودها في تقييم أفرادها وتدريبهم، وأن تتحمل المسؤولية الكاملة عن محاسبة الأفراد التابعين لها، بطرق منها الملاحقة القضائية، إذا لزم الأمر، في حالة ارتكاب أي أعمال جنائية، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيان، مراعيةً في ذلك الأصول القانونية، وبما يتفق مع قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦) وسياسة الأمم المتحدة في عدم التهاون إطلاقاً في هذا الشأن. وينبغي أن يُستفاد من هذه الأنشطة أيضاً في توجيه وتوسيع نطاق عمل عناصر الشرطة المستمر في معالجة مسائل الحماية وحقوق الإنسان، ومن ثم في تعاونها مع عناصر حقوق الإنسان في البعثات، وكذلك في ما تقوم به من أعمال التوجيه وبناء القدرات مع سلطات إنفاذ القانون الوطنية.

٦٧ - **الملاحظة ٨:** انطلاقاً من التوصيات ٢ و ٣ و ٦ من تقريره السابق، وتمشيا مع التوصية المنبثقة عن المراجعة التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتقييمه لوحدة الشرطة المشكلة، اتخذت شعبة الشرطة عدة مبادرات في مجالي الاختيار والتعيين لتعزيز قدرتها على إدماج الجنائب المتعلقة بالعمل الشرطي في عمليات المساءلة والأداء على صعيد المنظمة، بما في ذلك العمل على زيادة مجموعة البلدان المساهمة بأفراد شرطة ووضع خطة عمل لتحقيق أهداف التكافؤ بين الجنسين. ويشمل ذلك أيضاً تعاون إدارة عمليات السلام وإدارة الدعم العملياتي المزمع إنشاؤهما مع الكيانات الأخرى المعنية في الأمانة العامة في وضع توجيهات شاملة بشأن تعيين الأفراد النظاميين المعارين وشروط تعيينهم لضمان التوافق مع قواعد ومعايير المنظمة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالاستقلالية وتضارب المصالح. وكما هو مقترح في التوصية ٥ من تقريره السابق، فإن الالتزام المتواصل والدعم المقدم من الدول الأعضاء مطلوبان للوفاء بالمعايير المحددة في استراتيجيتي بشأن التكافؤ بين الجنسين على مستوى الأفراد النظاميين بحلول عام ٢٠٢٨.

٦٨ - **الملاحظة ٩:** في ضوء عمليات الانتقال الجارية في عمليات حفظ السلام الرئيسية، ستقوم إدارة عمليات السلام المزمع إنشاؤها بدراسة التجارب السابقة، التي تشير إلى ضرورة إجراء مشاورات مبكرة بشأن تعديل القدرات النظامية لتعزيز استراتيجيات الخروج في الوقت المحدد، بهدف وضع استراتيجيات منسقة لعمليات حفظ السلام التي ستخضع لعمليات انتقالية، بالتعاون الوثيق مع الدول المضيفة والمجتمع الدولي، واستناداً إلى معايير محددة بوضوح. وستعمل شعبة الشرطة ومكتب الشؤون العسكرية أيضاً بشكل وثيق لتحديد النقاط المثلى لانتقال المهام بين الجيش والشرطة، حسب الاقتضاء.